

قوله في القضا  
من يلقى به في القضا  
الاصغر في القضا  
الاصغر في القضا  
الاصغر في القضا

من يلقى به في القضا فبما من يصلح له اذا طلب ولم يوجد غيره  
الاصغر في القضا وان وجد غيره فالاصغر شرطه ان يكون في  
حراما سيما بصيرتها مطلقا عدلا عاما ولا يجوز ان يفعل  
شيء ولا يهدى غير ما يكون فيه من الشر والحق قبل معرفة الحق فان  
اشكل عليه شيئا فغيره العلم والامانة ولا يحكم ولا يفتي فيها ولا يفتي  
بشيء استفتاء البراء ولا يفتي في محله بل يعلم ان جميع عليه العدل  
بين الخصمين في العدل عليه والحق والخطاب **باب صفة**  
**القضا** اذا جلس اليه الخصمان فادعوا احدهما على الآخر لم يسمع الدعوى  
الا بعد ان يسمع من صاحبه في دعواه فان كان دعواه قدس وحق و  
ان كان عقارا كره موثوقا وصدقة وان كان عقدا صانع في عينها وان كانت  
عاقبة كره من حيثها فمقتضى العدل ان يسمع ما تقول فان اقر حكم للمدعي وان  
انكر لم يفتي في ذلك انما اقسام احدها ان يكون في يد احدهما فيقول للمدعي  
انك ببينة وان قال له واقفا حكما له وان لم يكن له ببينة قال له فلك ببينة  
فان طلبت استخفافا لم يفتي له بل يفتي له بالله عليه وسلم لو عطلت له  
ببينة او ادعاه فم دعا رجلا ومعه ايمون وكفى على المدعي عليه وان  
نكح من البينة وادعاه على المدعي استخفافا وحكم له وان شكك ايضا فم  
وان كان شك واحد منهما ببينة حكم بها للمدعي وان اقر صاحب البينة  
صارا له الخصم فم وقام مقام صاحب المدعي فم اذا شكك في ان يكون  
في يد البينة فان كانت الاصلية ببينة حكم له بها وان لم تكن له احد منهما ببينة  
او لم يبينها فم قسمت بينهما وصدق كل واحد منهما في ان التصرف المحكوم له  
به وان ادعاه الصانع او ادعى الآخر نصفها ولا ببينة لهما قسمت بينهما  
ببينة على مدعي النصف وان كان له ببينة حكم له بالمدعي الكل القائل انك  
في يد شيئا فان اقر على احدهما او غيرهما صارا للمدعي ان يصاحبه اليه وان اقر  
لها

لها صارت كالتي في يد ابها وان قال الا ان من صامها منها ولا صامها البينة  
فمن له وان لم يكن لها او الكفر واحد منهما ببينة استخفافا للمدعي فم  
خبره سحره حلفه وانفذها **باب** في تقاضى الرضا وان  
تنازعا قيسا احدهما لاسبه والاخر اخذ كبره فقيس لاسبه وان تنازعا  
داية احدهما راكبا والاخر له عليه حمل فم له وان تنازعا احدهما في  
او شجر او بناء احدهما فم له وان تنازعا صانعا في فم له وان تنازعا  
قائرا كل منا عتد لصاحبه وان تنازعا الزرع في فم له والبينة كل واحد  
يصلح للرجل والراية ما يصلح للنساء وما يعمل لفتا فم بينهما وان تنازعا  
حائطا معقودا بناه فم له وما يصح كذا فم بينهما وان كان معقودا بناه احدهما  
وحده فم له وان تنازعا صامها العلى والسفل في السقف فم بينهما  
او تنازعا صامها الارض والسمك في الحائط الذي بينهما او تنازعا قيسا احدهما  
اخذ كبره واخر قيسه فم بينهما وان تنازعا فم له وان تنازعا صامها  
يزرع كل واحد منهما ان كان عارضا فم بينهما وان كان عارضا فم بينهما  
احدهما فم له وان تنازعا المسك وان نشأ كذا فم بينهما وان نشأ كذا فم بينهما  
ببينة حكم له بها وان ادعى كل واحد من الشركيين في العبد ان شريكه لعقوب  
منه وهما موثوقان عقوب كل واحد لهما عليه وان كان احدهما موثوقا  
معسرا عقوب نصيب الموصر وصدقة وان كان معسرا لم يعقوب منه شيئا وان  
اشترى احدهما نصيب صامه عقوب صامه وان اشترى الاخر فم له  
عليه ان ادعى كل واحد من العسرين انما عقوب شاطئ وكانه ببينة وان  
قال رجل لعبد ان يبيع من بيت من بيوتها فان حرام ان قتلت فان حرام  
العبد يريه وانكره الى غيره فاقول نعم ان كان اتهم كل واحد ببينة فعليه  
العبد لان ببينة تشهد به اذ ذوات رجل وخلق البينة وعبد من صاولة  
القيمة الا مالان سواءهما فم الايمان انه اعتق احدهما في مرض موثوق ثلثة  
ان لم يجزوا معتق وان قال احد هما لم يعتق هذا الاخر بل هذا عقوب ثلث

مساوي